

القسم الثاني (التحقيق)

شرح المولى أحمد بن موسى الخيالي على  
القصيدة النونية (جواهر العقائد)  
للمولى المحقق خضر بن جلال الدين

## خطبة الكتاب

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لك الحمد يا من شرح صدورنا لتجريد الكلام في عقائد الإسلام ، ويسر أمورنا في دقائق العلوم وبدائع الأحكام ، ذلك فضل منك تؤتيه من تشاء من عبادك الكرام ، وترقيهم عن حضيض<sup>(١)</sup> دائرة التقليد إلى ذروة الأحكام . يا من تحير في بيداء<sup>(٢)</sup> صمديته نهاية العقول والأفهام ، وتوكله في أسرار ألوهيته دراية الفحول والأوهام ، وسجدت لعز جبروته جباه الأشباح والأجرام ، وخضعت لعظمة ملكوته<sup>(٣)</sup> رقاب الملوك والحكام صلّ على نبيك محمد المبعوث للدعوة إلى دار السلام ، وعلى أتباعه الذين هم نجوم الهدى ومصايح الظلام .

وبعد<sup>(٤)</sup> فإن كمال كل نوع إنما هو بامتيازته<sup>(٥)</sup> بما يخصه من الآثار ، وتحليته بما يميزه عن الأغيار ، ونقصانه باتصافه بما ينافيها من الأضداد وسلوكه في أودية الضلال والوهاد . فانظروا معاشر الإخوان وجماعة الخلان ، هل لكم من مميز عما عداكم سوى العلم والعرفان . فاسلكوا مسالك تحصيل اليقين ، واطلبوا العلم ولو

---

(١) الحضيض : بفتح الحاء المهملة وضادين معجمتين ، أولاهما مكسورة ، بمعنى النازل في الأرض السافل منها ، ثم أطلق على كل سافل . انظر فيض نشر الانشراح من روض طبي الاقتراح للعلامة ابن الطيب الفاسي: ٢٢٦/١ .

(٢) البيداء: الفلاة التي تبيد سالكها بالعطش والخوف . انظر المرجع السابق: ٦٢٢/١ .

(٣) الملكوت: محرقة ، العز والسلطان ، يرى السيوطي أن التاء فيه أصل ، والمشهور أنها زائدة للمبالغة . انظر الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي مع شرح ابن الطيب الفاسي عليه: ١١٣١/٢ ، ١١٣٢ .

(٥) ز: باختياره .

(٤) أ: بدون (وبعد) .

بالصين<sup>(١)</sup> . وكملوا أنفسكم بالفضائل الروحانية وأعتقوها عن الرذائل الجسمانية ، لا سيما علم به إثبات الصانع وتوحيده ، وتقديسه عن النقائص وتمجيده . فيه مقاصد جليلة يشرق<sup>(٢)</sup> ببهجتها وجه الدين في دياجير الظلمات ، ومواقف سنية يهتدى بلمعانها إلى عالم الغيب والشهادات ، ومطالع أنظار أفاضتها دراية الفحول<sup>(٣)</sup> لنيل<sup>(٤)</sup> الأبرار ، ومطالب عالية سبكتها نهاية العقول بأيدي الأفكار ، وطوالع تتلألاً<sup>(٥)</sup> أنوارها على صفحات الأيام ، وتجريد عن<sup>(٦)</sup> غياهب الشكوك و ظلمات الأوهام<sup>(٧)</sup> ، وفوائد يقينية<sup>(٨)</sup> أفادتها القطعيات من فصل الخطاب ، وعقائد دينية أبدتها<sup>(٩)</sup> المحكمات هن<sup>(١٠)</sup> أم الكتاب ، وعمدة في الإرشاد إلى التأويل في غوامض المرام ، وكفاية في الوقوف على الأسرار من متشابهات الكلام .

وقد صنف فيه المولى الهمام<sup>(١١)</sup> قدوة علماء الإسلام ، خير الملة والدين ، ينبوع الفضل ومنبع اليقين ، كتابا منظما بنفائس الفرائد ، موشحا بجواهر العقائد<sup>(١٢)</sup> مرشحا بدرر الفوائد حقيقا بأن يسطر القلم سطوره بالنور على ألواح هي صفائح من خدود الحور . ثم إنه يحتاج إلى شرح يكشف عن<sup>(١٣)</sup> مكامن أسراره حجابها ، ويرفع عن وجوه مخدراته نقابها .

(١) هنا اقتباس من حديث ذكره العجلوني في كشف الخفا مزيج الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس: ٥٦/٢ . (٢) ز: يتشرف . (٣) ز: وبداية الفحول . (٤) ز: نيل . (٥) أ: يتلألاً . (٦) ز: بدون (عن) .

(٧) ولا يخفى ما في هذا الكلام من براعة الاستهلال حيث ورد فيه ذكر كتب كلامية معروفة ، هي مقاصد (للتفتازاني) ومواقف (للإيجي) ومطالع (للأصفهاني) والأبكار (للأمدي) ومطالب عالية ونهاية العقول (كلاهما للرازي) وطوالع (للبضاوي) وتجريد (للطوسي) . (٨) ز: بقية . (٩) أ: أبدتها . (١٠) أ: هي .

(١١) هو المولى الإمام خضر بن جلال الدين المعروف بخضر الرومي أو خضر بيك . وقد مرت ترجمته بالتفصيل في قسم الدراسة ، فلا نعيد ذكرها هنا. ولم يصرح الخيالي باسم المصنف هنا - كما لم يصرح أيضا باسمه في حاشيته على شرح العقائد حينما نقل عنه رأيه ، وسيأتي منا الإشارة إليه في موضعه - إما لتعظيمه لأنه كان أستاذا للخيالي أو لعدم وجود الداعي إلى التصريح باسمه حيث كانت نسبتة إلى خضر بيك مما لم ينازع فيه. وعلى كل فكان اللائق بالخيالي أن يصرح باسمه حتى يعرفه القارئ .

(١٢) ز: من .

(١٣) : العناية .

فانتهزت فرصة<sup>(١)</sup> من أعين الزمان ، وبشوة<sup>(٢)</sup> من طوارق الحدثان ، وشرحته شرحا يبسط عن مطويات<sup>(٣)</sup> عباراته إيجازها ، وينشط عن<sup>(٤)</sup> مخفيات مقاصده ألغازها ، وشيدت فيه قواعد أصول الدين للمتكلمين ، بدلائل خلا عنها<sup>(٥)</sup> زبر الأولين والآخرين ، في زواهر عبارات يحيى لوسمعها الأموات<sup>(٦)</sup> في القبور ، ويتهلل<sup>(٧)</sup> بها وجوه الأوراق وخلال السطور .

وخدمت<sup>(٨)</sup> به عالي حضرة من ظلل العباد بظلال العدل والإحسان ، وأمطر عليهم سحاب<sup>(٩)</sup> الأمن والأمان وقمع عنهم الضلالة وآثار البدع والطغيان ، وألف قلوبهم بالعصمة عن سلوك طرائق العدوان ، وطهر جزيرة « الروم » عن الشرك والكفران ، وطردهم عن حدود الديار<sup>(١٠)</sup> والأوطان ، وفتح أرضا من المشارق عجز عنها من تقدمه من الملوك والسلاطين ، وبلادا كثيرة<sup>(١١)</sup> من المغارب لم يدانها<sup>(١٢)</sup> الأبطال من المتقدمين والمتأخرين ، وكسر الصليب وخرب كثيرا من بيوت الأوثان ، وجعل منها مدارس<sup>(١٣)</sup> يحصل فيها العلم بذرائع البرهان ، وحوّل بعضها مساجد يذكر فيها اسم الله بالعدو والآصال ، ورباطا<sup>(١٤)</sup> يأوي إليها الضعفاء والمساكين والأمثال .

وَأَلَّتْ خَلِيفَةُ يَابَنْ سُلْطَانَ عَادِلٍ وَقَدَّ كُنْتُ بَدْرًا مِنْ نَسْلِ عُثْمَانَ<sup>(١٥)</sup> كَثِيرًا

- |                     |                 |                     |
|---------------------|-----------------|---------------------|
| (١) أ: فرسة .       | (٢) أ: ونومة .  | (٣) ز: من مطربات .  |
| (٤) ز: من .         | (٥) ز: منها .   | (٦) أول ق ٢ في أ .  |
| (٧) ز: تهلل .       | (٨) ز: قدمت .   | (٩) ز: سحاب .       |
| (١٠) أول ق ٢ في ز . | (١١) ز: كثيرا . | (١٢) ز: لم يلانها . |
| (١٣) ز: ملانين .    | (١٤) وباطنات .  |                     |

(١٥) هو: عثمان بن أرطغرل ، مؤسس الدولة العثمانية . كان ذا موهبة ومهارة في التدبير والسياسة والحرب ، ارتقى من رئيس قبيلة إلى حاكم دولة عرفت فيما بعد بالدولة العثمانية العلية ، استمر في الحكم ستة وعشرين سنة تقريبا . كان شديد الحب للدين والعلم ، ويظهر ذلك من وصيته لابنه أورخان وهو على فراش الموت سنة ٧٢٦هـ / ١٣٢٦م . انظر أوروبا في مطلع العصور الحديثة للدكتور عبد العزيز الشناوي : ٥١٨ ، العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز لفائق بكر الصواف : ١٤ والعثمانيون في التاريخ والحضارة للدكتور محمد حرب : ٩-١٣ .

أمره موقفا مستقى من تعليم الرسول ﷺ بإكرام أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين ، فلم يطعنوا في الشيخين كما أنهم أحبوا الختتين ، وترتيبهم في الفضل عند أهل السنة كترتيبهم في الخلافة .

وفي الحقيقة قد ورد في فضائل سيدنا علي رضي الله عنه من الأحاديث ما لم يرد في الثلاثة الآخرين من الخلفاء الراشدين ، الأمر الذي جعل البعض يفضلهم عليهم . وأجاب عنه بعض الأئمة بأن سبب ذلك أنه عاش إلى زمن الفتن ، وكثرة أعدائه ، وقدهم فيه وحطهم عليه ، وغمطهم لحقه بباطلهم فبادر حفاظ الصحابة رضوان الله عليهم وأخرجوا ما عندهم في حقه ، ردعا لأولئك الفسقة المارقين والخوارج المخذولين<sup>(١)</sup> . ويرى الخيالي أيضا في الحواشي النسفية أن فضائل على أكثر من فضائل غيره كما يرى السعد مثل ذلك<sup>(٢)</sup> ، وإليه أيضا ميل صاحب القصيدة خضر بيك . إلا أن هذا لا يقتضي أن يكون أفضل من الشيخين وعثمان رضي الله عنهم ، لأن الإجماع قائم على تفضيل هؤلاء على رضي الله عنهم .

ومما قاله الشيخ عثمان الكليسي هنا (خير القلائد شرح جواهر العقائد : ١٣٠) : «أشار الناظم المحقق بقوله «وهو أقربهم» إلى أن الدليل العقلي<sup>(٣)</sup> لا يعتد به عند وجود الدليل النقلى المعارض له ، وهو إجماع السلف على تفضيل عثمان . فيكون قوله «وهو أقربهم» جملة حالية قيذا لهذا الحكم ، وليس هذا تعليلا لأفضلية علي ممن بعده كما توهم : لأن علة أفضليته معلومة من الآيات السابقة . . .» .

\* \* \*

(١) انظر الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي : ٢٠٨ .

(٢) انظر حاشية الخيالي على شرح العقائد : ١٩٧/١ وخير القلائد شرح جواهر العقائد للكليسي :

١٣٠ .

(٣) الدليل العقلي هنا هو أن سيدنا عليا رضي الله عنه أقرب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في

النسب من غيره فيقتضي هذه الأقرية أن يكون أفضل من غيره من الصحابة .

به ، والسلامة في السكوت عن هذه المسئلة . . .»<sup>(١)</sup> . ونفس الشيء نجده عند الخيالي حيث أنهى هذا المبحث قائلاً : « ثم الإنصاف أن الأفضلية بمعنى زيادة القدرة والقوة والبطش ظاهرة في الملائكة وأما الأفضلية بمعنى كثرة الثواب عند الله فعلمها عنده ولا طريق لنا إلى الجزم بها فليتدبر » . فقيم التعب والنصب ؟

### مبحث تفضيل الصحابة

وفي مبحث تفضيل سيدنا أبي بكر على سيدنا علي رضي الله عنهما سار على نهج أهل السنة والجماعة ، عرض أدلتهم على تفضيل أبي بكر على علي ، ثم أورد متمسكات الشيعة القائلين بأفضلية علي ورد عليها جميعاً . وفي النهاية قال : « أن أمثال هذه التأويلات تجري أيضاً فيما ذكره الأصحاب ، فلا يعتمد عليه في مثل هذا الباب . فالأولى فيه الاختصار على الإجماع المنعقد قبل ظهور المخالفين ، ولا تطول بذكره الكتاب » . فهذا هو الحق الصريح الذي يختاره كل منصف . لأن إجماع أهل خير القرون لهو خير دليل يمكننا التمسك به في مثل هذه المطالب .

وذهب أيضاً إلى أن عثمان أفضل من بقية الصحابة بعد الشيخين ولم يتردد في ذلك كما تردد البعض ولا فضلَ علياً على عثمان كما فعل آخرون – ومن الذين فضلوا علياً على عثمان من أهل السنة سفيان الثوري ومالك في قوله الأول<sup>(٢)</sup> – . وأشار إلى دليل هذا الرأي قائلاً : « وقد استدلل المحقق على كونه أفضل من علي ابن أبي طالب باتفاق المشايخ وحكمهم بأنه أفضل منه من غير تردد . وفيه رد على من تردد منهم فيما بينهما أو مال إلى أفضلية علي من عثمان بن عفان » .

وأما بالنسبة لسيدنا علي رضي الله عنه فمعلوم أنه قد افتقرت عنده الأمة فرقتين منذ عهد خلافته ، فتعصب فريق حتى بلغ الأمر ببعضهم إلى ادعاء الألوهية فيه – والعياذ بالله – ونسبة ما هو إلهي ، وهو منهم برىء . فكان موقف أهل السنة في

(١) انظر شرح الباجوري على الجوهرة : ٢١٦ ، ٢١٧ .

(٢) انظر الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي : ٢٠٨ وشرح الباجوري على الجوهرة : ٢٣٨ .

خان»<sup>(١)</sup> مَدَّ اللهُ سَرَادِقَاتِ عَظَمَتِهِ عَلَى الْأَيَّامِ ، وَأَفَاضَ عَلَيْهِ سَجَالَ الْخُلُودِ وَالِدَوَامِ .  
 وَاللَّهُ أَسْتَلُّ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ تَذْكَرَةً لِحَالِي الْبَهِيمِ<sup>(٢)</sup> ، عَسَى أَنْ يَطَّلِعَ عَلَى صَبِيحِ النَّعِيمِ ،  
 وَأَقْتَبِسَ بِفَالِقِ النُّورِ مِنْ مَشْكَاتِ الْإِحْسَانِ ، وَأَتَخَلَّصُ<sup>(٣)</sup> عَنْ وَقْفَةِ الْمَهَانَ إِلَى دَارِ  
 الرِّضْوَانِ وَنُودِي لِي<sup>(٤)</sup> مِنْ شَطِئِ الوَادِي الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ وَ الْمَقَامِ الْأَحْسَنِ .  
 قَالَ<sup>(٥)</sup>: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلِيِّ<sup>(٦)</sup> الْوَصْفِ وَالشَّانِ مُنَزَّهَ الْحُكْمِ عَنْ آثَارِ بَطْلَانِ

أقول: صدر كتابه بحمد الله تعالى بعد التبرك باسمه تعالى امتثالاً بما صدر عن  
 السيد<sup>(٧)</sup> المختار واتباعاً<sup>(٨)</sup> لما انعقد عليه إجماع الأخيار وشكراً لما أسبغ عليه من  
 النعم الجليلة الآثار . والحمد هو الشاء على<sup>(٩)</sup> الجميل ، ومورده اللسان وحده . وأما  
 الشكر فهو فعل ينبى عن تعظيم المنعم ، و مورده يعم اللسان والجنان والأركان ،  
 يرشدك إليه قوله:

أَفَادَتْكُمْ التَّعْمَاءُ مِّنِّي ثَلَاثَةً يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ الْمُحَجَّبَا

فالحمد أخص باعتبار المورد وأعم باعتبار المتعلق ، والشكر على العكس من  
 ذلك<sup>(١٠)</sup> . و«الله» علم للذات الواجب الوجود المنطوي لجميع الكمالات ، فلذا علق  
 الحمد به<sup>(١١)</sup> إشارة إلى الاستحقاق الذاتي ، وعقبه بما يدل على تعظيمه<sup>(١٢)</sup> وتمجيده

(١) هو السلطان محمد الثاني ، السلطان العثماني السابع في سلسلة آل عثمان ، يلقب بالفاتح وأبي  
 الخيرات ، ولد في عام ٨٣١ هـ / ١٤٣١ م وتوفي في عام ١٤٨١ م ، حكم الدولة العثمانية ما يقرب من  
 ثلاثين عاما ، كانت خيرا وعزة للإسلام والمسلمين. اشتهر بفتح القسطنطينية عام ١٤٥٣ م. وكان عبقرية  
 فذا في الإدارة والسياسة والحرب ، عالي الثقافة ، غزير الحصيلة العلمية ، حبه للعلم والعلماء مما يضرب  
 به المثل ، وكان بينه وبين كل من المولى خضر بك والمولى الخيالي علاقة طيبة. انظر تاريخ الدولة العلية  
 العثمانية لمحمد فريد بك: ٣٤ ، ٣٥ ، والعثمانيون في التاريخ والحضارة للدكتور محمد حرب: ١٨٧-  
 ١٩٣ وما سبق من الحديث عنه في قسم الدراسة.

(٢) البهيم المظلم . انظر تاج العروس للعلامة الزبيدي: ٦٦/١٦ . (٣) ز: أخلص .

(٤) أ: بدون (لي) . (٥) أ: بدون (قال) .

(٦) «أ» و «ز»: علي ؛ وما اخترته من «ص» . (٧) ز: سيدنا .

(٨) أول ق ٣ في أ . (٩) ز: بدون (على)

(١٠) أ: فالحمد أخص باعتبار المتعلق والشكر على العكس من ذلك . (١١) أول ق ٣ في ز .

(١٢) أ: عظمه .

وَلَمْ يَأْتِ فِي الدَّهْرِ نَظِيرُكَ مَظْهَرًا  
 وَخَلَقَكَ مَحْمُودًا<sup>(٢)</sup> وَأَنْتَ مُحَمَّدٌ<sup>(٣)</sup>  
 يَا مَاجِي الكُفْرِ وَيَا مُخَيِّ الدِّينِ  
 سَيُوفِكَ كَأَكْبَرِ تَمْتُدُّ إِلَى<sup>(٤)</sup> الْعَلَا  
 وَرَمَيْكَ الْحُصُونِ صُخُورَ حِجَارَةٍ  
 وَهَوَّلَهَا فِي الْأَرْضِ كَرَعْدِ سَحَابَةٍ  
 وَلَمْ يَأْتِ فِي الدَّهْرِ نَظِيرُكَ مَظْهَرًا  
 وَقَدْ نَلَّتْ فِي الْمَجْدِ مَحَاسِنَ كَوْثَرًا  
 لَقَدْ كَانَ فِي الدُّنْيَا عَدُوُّكَ أَبْتَرًا  
 وَتَنْزِلُ بِالصَّعْقِ عَلَى أَرْضِ<sup>(٥)</sup> قَيْصَرَ  
 تَنْزِلُ الْأَفْلَاكُ مِنْ قُطْبِ وَمِحْوَرًا  
 يَصْدَعُ بُرُوجًا أَشَدَّ مِنْ خَيْبَرَ

وهو السلطان المجاهد في سبيل الله مع الكفار ، الممثل لأوامره آناء الليل وأطراف النهار ، المستوي على سرير<sup>(٦)</sup> السلطنة بالإرشاد والاستحقاق ، المستولي على ممالك القياصرة بالقهر والإهراق<sup>(٧)</sup> ، باسط بساط العدالة والأرفاق ، ناشر الشريعة المصطفوية إلى الآفاق ، ناظم الأمور اندينية بعد الشتات ، عاصم جبل الله المتين عن البتات ، موصل لواء الشرع إلى السماك ، مؤيد النواميس<sup>(٨)</sup> النازلة من الأفلاك ، نازل بقاع الأنس ، ورئيس حضائر القدس ، ظل الله على العالمين<sup>(٩)</sup> وملجأ أفاضل العالمين .

هُوَ الشَّمْسُ لَمْ يَأُو حَضِيضًا لِمَنْزِلِ  
 فَمَسَكْنُهُ الْأُرْجُ فِي بُرْجِ السَّعَادَةِ  
 يَدُورُ بُدُورُ الْقُضْلِ حَوْلَ مَدَارِهِ  
 وَمِنْ وَجْهِهِ يَبْدُو صَبَاحُ السِّيَادَةِ

وهو الذي زعزع<sup>(١٠)</sup> بهيبته سرير الأكاسرة ، وخضع إلى قدرته رقاب القياصرة ، واعتضد بيمن عنايته أيدي الإسلام والإيمان ، أبو الفتح السلطان « محمد

(١) زنيصع . (٢) أ: محمودا . (٣) ز: وأنت ذات محمد .  
 (٤) ز: في . (٥) أ: الأرض . (٦) ز: سراير .  
 (٧) «أ» و «ز»: والإهراق وما اخترته من «ص» . (٨) أ: النوامين .  
 (٩) أ: بدون (ظل الله على العالمين). ورد في حديث أورده الحافظ ابن عساكر في تبين كذب المفتري (٨٦): «السلطان ظل الله ورمحه في الأرض» .  
 (١٠) أ: يغزغ .

## الفصل الأول

### في إثبات واجب الوجود

#### المسلك الأول للفلاسفة:

قال: **إِلَهِنَا<sup>(١)</sup> وَاجِبٌ لَوْلَاهُ مَا انْقَطَعَتْ آخَاذُ سِلْسِلَةٍ خُفَّتْ بِإِمْكَانِ<sup>(٢)</sup>**

أقول: يريد أنه لا شك في وجود موجود، فإن كان واجبا فذاك، وإلا فلا بد من علة بها يترجح وجوده على عدمه، وأنه واجب وإلا يلزم الدور أو التسلسل وكلاهما باطل ولم يتعرض بالدور مع كونه محتملا<sup>(٣)</sup> أيضا لاستلزامه إياه. وقد يقال هما قرينان وإنما وقعا ففي ذكر أحدهما غنية عن الآخر، وإنما لم يعكس لأن بطلان التسلسل أخفى فهو بالتعرض أولى. أما الدور فبالضرورة عند الرازي<sup>(٤)</sup> وبلاستدلال

(١) أول ق ٤ في ز.

(٢) قدم دليل الفلاسفة على دليل المتكلمين؛ إما لأن بعض متكلمين وافقوا الحكماء على هذا المسلك. فبالنسبة إلى ذلك البعض صار متفقا عليه كما قال الشيخ عثمان الكلبي (خير القلائد: ١٢) أو لأن مسلك المتكلمين متوقف على إثبات حدوث العالم كما قال لحافظ الكبير في شرحه على النونية (ورقة: ٤).

(٣) ز: مجملا.

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الملقب بالإمام وفخر الدين ابن خطيب الري ولد عام ٥٤٣هـ وتوفي عام ٦٠٦هـ وكان من أعيان الأشاعرة والشافعية، وقد حاول ابن تيمية والتميمون من بعده تشويه صورة هذا الإمام كثيرا، وادعوا كعادتهم أن الرازي رجع إلى مذهب السلف - يعني مذهب التجسيم - في آخر حياته. وقد ذب الإمام التاج السبكي - ربيب البيت الأشعري - عن مقام هذا الإمام الجليل بما تقر به عين كل سني غيور. تجاوزت مؤلفاته الثمانين. انظر طبقات الشافعية الكبرى: ٨/٨١-٩٦، البداية والنهاية: ١٣/٦٠-٦٢، شذرات الذهب: ٥/٢١، الأعلام للزركلي: ٧/١٠٣، فخر الدين الرازي للدكتور فتح الله خليف طبعة دار المعارف، عام ١٩٦٩ و فخر الدين الرازي وآراءه الكلامية والفلسفية لمحمد صالح الزرکان طبعة دار الفكر بيروت.

عند غيره . واستدل عليه بعضهم بلزوم تقدم الشيء على نفسه . قال الإمام في الأربعين<sup>(١)</sup> هذه الحجة مبنية على مقدمة مشككة وهي إثبات التقدم<sup>(٢)</sup> الذاتي إذ قد بينا<sup>(٣)</sup> أنه ليس عبارة عن التقدم الزمني فإن أريد به<sup>(٤)</sup> كون المؤثر مؤثرا في الأثر رجع ذلك إلى معنى التأثير فيكون قولك « لو كان كل واحد منهما مؤثرا في الأثر لكان كل منهما مقدما<sup>(٥)</sup> على الآخر » باطلا ، لكون التالي فيه عين المقدم . وإن أريد به معنى مغايرا لما ذكر فلا بد من تصويره حتى<sup>(٦)</sup> يتكلم عليه .

وأجاب عنه صاحب « اللباب »<sup>(٧)</sup> بأن المراد كون العلة بحيث يجزم العقل بأنها ما لم يتم لها الوجود لم يوجد المعلول ، وهو الذي يصحح<sup>(٨)</sup> قولنا « وجدت العلة<sup>(٩)</sup> فوجد<sup>(١٠)</sup> المعلول » من غير عكس ، والتقدم بهذا المعنى تصوره وثبوته للعلة ضروري . ويتجه عليه أن كلمة « الفاء » موضوعة لإفادة التعاقب بين الشئيين بحسب الزمان من غير مهلة وتراخ ، ولا تعاقب بين العلة ومعلولها لزوما زمانيا<sup>(١١)</sup> ، فكيف يصححه ذلك ، بل ينبغي أن لا يصح استعمالها فيه ، اللهم إلا على سبيل التشبيه والمجاز ، على أن دعوى الضرورة في محل النزاع مما لا يسمع أصلا ، بل لا بد له من الدليل وأنى لهم ذلك . ثم قال الإمام والأولى<sup>(١٢)</sup> أن الافتقار<sup>(١٣)</sup> نسبة فلا

(١) انظر : الأربعين في أصول الدين للإمام الرازي : ١١٦/١ . (٢) ز: القدم .

(٣) في « ز » (وقد ثبت) بدلا من (إذ قد بينا) ، وما أثبتته موافق لما في الأربعين أيضا .

(٤) ز: بدون (به) . (٥) أ: متقدما . (٦) ز: « بشيء » بدلا من « حتى » .

(٧) هو القاضي سراج الدين أبو الثناء محمود بن أبي بكر الأرموي الدمشقي الشافعي الأشعري ، فقيه أصولي متكلم ، ولد عام ٥٩٤ هـ / ١١٩٨ م . وتوفي بقونية عام ٦٨٢ هـ / ١٢٨٣ م . وكتاب اللباب اختصاره للأربعين للفخر الرازي . انظر كشف الظنون لحاجي خليفة: ٦١ ومعجم المؤلفين ل كحالة: ٨٠ / ٣ .

(٨) ز: صح . (٩) ز: العلية .

(١٠) « أ » و « ز » وجدت ، وما أثبتته هو الصحيح لغويا وهو موافق لما في « ص » و « م » .

(١١) ز: زمانا .

(١٢) أي في إبطال الدر . انظر الأربعين في أصول الدين : ١١٧/١ ، أبحار الأفكار : ٢٢٨/١ .

(١٣) أ: الافتعال .

تصور<sup>(١)</sup> بين الشيء<sup>(٢)</sup> ونفسه . والأقوى<sup>(٣)</sup> أن<sup>(٤)</sup> نسبة العلة إلى المعلول بالوجوب<sup>(٥)</sup> ونسبة المعلول إليها بالإمكان<sup>(٦)</sup> ، وهما صفتان متنافيتان لا تجتمعان<sup>(٧)</sup> في الشيء بالنسبة إلى أمر معين فضلا عن نفسه .

ويرد على الأولى أن التغير الاعتباري كاف لتحقيق النسبة وعلى الأقوى<sup>(٨)</sup> أن لكل منهما جهتين مختلفتين<sup>(٩)</sup> ؛ أعني العلية والمعلولية ، فيجوز أن ينشأ منهما نسبتان مختلفتان بالوجوب والإمكان على أن نسبة العلة إلى المعلول قد تكون<sup>(١٠)</sup> بالوجوب وذلك فيما إذا كانت تامة ، والكلام في العلة المستقلة بالإيجاد بل في الموجودة<sup>(١١)</sup> وليست نسبتها إلى المعلول بالوجوب بل بالإمكان أيضا .

وأما التسلسل فيدل على بطلانه وجوه<sup>(١٢)</sup> : منها أنه لو تسلسلت الممكنات

- 
- (١) «أ» و «ز» فلا يتصور ، والصحيح لغويا ما أثبتته وهو موافق لما في «م» .  
(٢) «أ» و «ز» من الشيء بدلا من بين الشيء . (٣) ز: والأقرب .  
(٤) هنا دليل ثان للرازي على إبطال الدور . ولم أعثر عليه فيما بين يدي من مؤلفات الرازي .  
والسيد الشريف قد نقل هذا الدليل ونص على أنه في كتاب اللباب. انظر شرح المواقف : ١٥٤/٤ ، إشارات المرام : ٨٦ .  
(٥) لأن العلة المعينة تستلزم معلولا معينا . انظر شرح المواقف : ١٥٢/٤ .  
(٦) لأن المعلول المعين لا يستلزم علة معينة بل يكفي أن تكون له علة ما . السابق: ١٥٣/٤ ، مباحث العلة والمعلول: ٧٠ .  
(٧) كل من «أ» و «ز» و «ص» لا يجتمعان .  
(٨) قارن محاولة السيد الشريف لدفع هذا الاعتراض ثم تعقب الفناري لتلك المحاولة ، شرح المواقف مع حاشية الفناري : ١٥٣/٤ ، ١٥٤ ، الأسفار الأربعة لصدر الدين الشيرازي : ١١٩/٢ .  
(٩) أ: مختلفين . (١٠) «أ» و «ز» قد يكون . (١١) ز: الموجودة  
(١٢) لقد شعر المتكلمون على مر القرون بأهمية هذا الإبطال للبرهنة العقلية على وجود الإله حتى إن صاحب المواقف لما حاول استنباط بعض الأدلة على وجود الله من غير توقف على بطلان التسلسل وصف السعد تلك المحاولات «توهما» ، ثم أثبت احتياج هذه المحاولات جميعا إلى بطلان التسلسل. ومما يدل على شدة اهتمامهم به تزايد عدد الأدلة على هذا البطلان على تعاقب أجيالهم . انظر شرح المواقف: ١٦٠-١٧٨ ، ٩/٨ ، ١٢-٩ ، شرح المقاصد: ٣٦٠-٣٧٢ ، حاشية الأمير على شرح الجوهرة: ٦٠-٦٣ ، هوامش على النظامية : ٧٣ .

لا<sup>(١)</sup> إلى نهاية لتحقق هناك مجموع ممكن<sup>(٢)</sup> هو نفس السلسلة ، فيحتاج إلى علة هي نفسها أو جزؤها ، إذ الخارج ينافي الغرض المذكور ، فيلزم كون الشيء علة لنفسه . هذا هو الظاهر ، وقد يقرر بأنه لو تسلسلت الممكنات لكان هناك مجموع هو نفس الممكنات<sup>(٣)</sup> المتسلسلة ، ولا شك في كونه ممكنا محتاجا إلى علة ، فعلته إما أن تكون نفسه أو جزؤه ، فيلزم كون الشيء علة لنفسه ، أو خارجا عنه ، وهو خلاف المقدر<sup>(٤)</sup> ، والكل باطل . فإذا<sup>(٥)</sup> لأبد من علة هي واجبة الوجود . وبذلك قد ظهر أن إثبات الواجب يفقر في هذا الوجه إلى بطلان التسلسل كما نص عليه بعضهم<sup>(٦)</sup> .

نعم لو قيل لو تسلسلت الممكنات لا إلى نهاية لاحتاج المجموع إلى علة ، لا يجوز أن تكون<sup>(٧)</sup> نفسها ولا جزءها ، فتعين<sup>(٨)</sup> أن تكون<sup>(٩)</sup> خارجة واجبة ، فينقطع التسلسل وهو المطلوب ، كما وقع في الأربعين<sup>(١٠)</sup> انعكس<sup>(١١)</sup> حديث الافتقار .

فإن قلت: إمكان المجموع إنما يحوج إلى الفاعل المرجح لوجوده على عدمه ، فنختار علته هو البعض منه ، ونمنع<sup>(١٢)</sup> لزوم كون الشيء علة لنفسه . قلت : المراد

(١) ز: بدون (لا) . (٢) أول ق ه في أ . (٤) ز: المقذور .

(٣) ز: بدون (لكان هناك مجموع هو نفس الممكنات) . (٥) أول ق ه في ز .

(٦) منهم السعد في شرح العقائد : ٨٣/١ ، ٨٤ . وجه الافتقار هنا واضح إذ إن القول بالعلة الخارجة لهذه السلسلة الممكنة دعوى لم تقم على أساس ، لأن يوجد هذه السلسلة - التي هي عبارة عن مجموع آحادها - هو نفسه من أوجد هذه الآحاد الممكنة ، والمفروض أن علة كل واحد منها هو الواحد السابق عليه لا إلى نهاية . فإذا لأبد أن تنتهي السلسلة إلى واحد ليس معلولا لممكن قبله حتى يصح الفرض المذكور الذي هو احتياج هذا الواحد الأخير إلى واجب الوجود . فظهر أن إثبات الواجب في هذا الوجه لا يتم إلا بعد افتراض بطلان التسلسل . انظر مقدمة أستاذنا الدكتور سليمان دنيا للإشارات والتبهيئات : ٣٢-٤٠ ، شرح الحافظ الكبير على التوبة مخطوطة الأزهر ، ورقة: ٥ .

(٧) أ: أن يكون . (٨) ز: بدون (أن تكون نفسها ولا جزءها فتعين) .

(٩) ز: أن يكون . (١٠) انظر الأربعين : ١٢٠/١ . (١١) «أ» و «ز» العكس .

(١٢) ز: ويمتنع .

الباب الأول

في الإلهيات

obeikandi.com

أجمعين<sup>(١)</sup> ، وعليها اعتقاد المولى المحقق<sup>(٢)</sup> واعتماده وبها وصيته واعتضاده<sup>(٣)</sup> .

قال: أَعِدُّهَا ذُخْرَ يَوْمٍ لَا ارْتِيَابَ بِهِ مُسْتَوْدِعًا عِنْدَ ذِي عَدْلِ وَإِحْسَانٍ

أقول: أي أجعلها ذخيرة ليوم القيامة ، وأرجو بها النجاة عن أهوالها ونكباتها ،

مستودعا عند من جبل<sup>(٤)</sup> طبعه على الإنصاف وعصم ذهنه عن الاعتساف ليرشد بها طالب الدين القويم<sup>(٥)</sup> والصراف المستقيم<sup>(٦)</sup> .

(١) يقول الخيالي في حاشيته على شرح العقائد (٢١/١) عن أهل السنة «هم الأشاعرة هذا هو المشهور في ديار خراسان والعراق والشام وأكثر الأقطار ، وفي ديار ماوراء النهر أهل السنة والجماعة هم الماتريديّة...». وكلا هذين البيانين من الخيالي واقع في موقعه ومطابق لما عليه المحققون رغم محاولات التلبس من قبل أناس ينسبون أنفسهم إلى السنة ويجعلون الأشاعرة - وعم السواد الأعظم من الأمة - أهل شرك وكفر وبدعة ، وأما التوحيد فلا يعرفه إلا فلان وفلان فقط! وقد قال التاج السبكي في رفع الحاجب شرح مختصر ابن الحاجب (نقلا عن هامش الشيخ يوسف عبد الرزاق لإشارات المرام: ٢٩٨): «فهم - أهل السنة والجماعة - بالاستقراء ثلاث طوائف؛ الأولى أهل الحديث ومعتمد مبادئهم الأدلة السمعية ، الثانية أهل النظر العقلي ، وهم الأشعرية والحنفية ، الثالثة أهل الوجدان والكشف وهم الصوفية». هذا وقد ألف العلماء من المتكلمين والمحدثين والصوفية مؤلفات كثيرة في بيان عقيدة أهل السنة ، إلا أن الكثير منها قد تم تغييبها عن أعيننا لأسباب يطول ذكرها. ولكن الله تعالى قد ألهم علماءنا المخلصين ليبنوا القضايا الكلامية في سائر كتبهم مثل التفسير ، والحديث ، وأصول الفقه ، والفقه ، وحتى كتب التراجم ، وعلم اللغة! وأفضل أمثلة على ذلك تأويلات أهل السنة للإمام الماتريدي وتفسير الرازي وشرح مسلم للإمام النووي وطبقات الشافعية للتاج السبكي. وكان هذا كرامة لهم لحسن نواياهم رحمهم الله. وقد أشار البغدادي (أصول الدين: ٣١٧) إلى هذه الحقيقة وقال إن «جميع أئمة الدين في جميع العلوم من أهل السنة».

(٢) أ: بدون (المحقق)

(٣) ز: واعتقاده

(٤) ز: جعل

(٥) «أ» و «ز» القيم ؛ وما أثبتته من «ص» و «م» .

(٦) لقد اعترض الحافظ الكبير على طريقة تفسير الخيالي لهذا البيت ، ورد عليه الشيخ عثمان

الكليسي ردا بليغا مدافعا عن الخيالي. انظر شرح الحافظ الكبير على القصيدة النونية ورقة: ٤ وخير

القلاند شرح جواهر العقائد: ١١ ، ١٢ .

obeikandi.com

من علو وصفه وشانه أي<sup>(١)</sup> حاله في ذاته وربوبيته عن أوصاف المخلوقات وشئونهم وتنزه حكمه وأوامره<sup>(٢)</sup> عن البطلان ، فإنه ربّ الأرباب وملك الرقاب ، يعلم الأشياء على ما هي عليه ، ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ، فلا يتطرق إلى سرادقات كماله وحكمه شوائب النقصان وثار البطلان ، تنبئها على تحقق الاستحقاقين ، ورعاية لبراعة الاستهلال .

قال: مِنْهُ الصَّلَاةُ عَلَى مُبْدِي شَرَائِعِهِ نَبِيْنَا الْمُصْطَفَى مِنْ نَسْلِ عَدْنَانَ

أقول: جرت عادة المؤلفين بإرداف التصلية بالتحميد توسلا بها في استحصال كمالاتهم العلمية والعملية إلى من اصطفاه الله تعالى لإظهار شريعته وجعله خليفته في خليقته . فإن بديهية العقل شاهدة بأن استفاضة شيء تتوقف على مناسبة ما بين المفيض و المستفيض ، ولا مناسبة بين ذات الحق ونفوس الخلق ، فوجب الاستعانة فيها بمتوسط يكون ذا جهتين . هذا والأنسب أن يقال لما كان أكثر الأحكام الشرعية ومعظم المعلومات الدينية مستفادة من النبي عليه السلام رجب الثناء عليه بما هو أهله، وقد أمرنا<sup>(٣)</sup> الله تعالى في كلامه القديم بالدعاء له والصلاة عليه . وهي مبتدأ والظرف فيما بعدها خبرها وفيما قبلها متعلق بها .

والمعنى أن الصلاة المخلوقة لله تعالى الحاصلة باكتسابنا أو بدونه على النبي المختار لإظهار شريعته الكامنة في علمه<sup>(٤)</sup> الأزلي أو السوح<sup>(٥)</sup> المحفوظ . فالإبداء الإظهار ، والشرائع جمع شريعة ، وهي في الأصل مورد الشاربة ، نقلت إلى الأحكام المأخوذة<sup>(٦)</sup> من الأنبياء والمرسلين صلوات الله عليهم أجمعين . و«عدنان» اسم لجده الأقصى من أجداده المعروفة .

(٣) أ : وقد أمر الله تعالى .

(١) ز : إلى . (٢) أ : بدون (وأوامره) .

(٦) ز : المأثورة .

(٤) أ : في علم الأزلي . (٥) ز : واللوح .

قال: وَالْأَلِ وَالصَّخْبِ ثُمَّ التَّابِعِينَ لَهُمْ مَا جَادَتِ السُّحْبُ لِلْمَرَعَى بِيَهْتَانٍ<sup>(١)</sup>

أقول: «والآل» عطف على مبدى شرايعه ، وأراد به أهل بيت النبي عليه السلام بقرنية عطف «الصحب» و«التابعين» عليه. ووجه التصلية عليهم قد علم مما<sup>(٢)</sup> سبق. وكلمة «ثم»<sup>(٣)</sup> للتفاوت بين الأصحاب والتابعين لما قاله عليه السلام «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم»<sup>(٤)</sup> الحديث. وقوله «لهم» متعلق<sup>(٥)</sup> بالتابعين و«ما جادت» قيد للتصلية . ولك أن تجعله قيما للتحميد أيضا . فالمعنى الحمد لله والصلاة على رسوله ما دام تنزل من السحاب على الأرض الأمطار<sup>(٦)</sup> ، فتخضر الرياض وتفتح الأزهار .

قال: هَدْيٍ<sup>(٧)</sup> عَقَايِدُ عَبِيدٍ مُذْنِبِ جَانٍ يَرْضَى<sup>(٨)</sup> بِهَا كُلُّ مَوْصُوفٍ بِإِيمَانٍ

أقول: «هذي»<sup>(٩)</sup> إشارة إلى ما في ذهنه من العقائد التي نظمها المحقق في كتابه ، فإنها عقائد أهل السنة وجماعة<sup>(١٠)</sup> الصحابة والتابعين<sup>(١١)</sup> رضوان الله عليهم

(١) التهتان على وزن فعلان بمعنى المطر الدائم . انظر خير القلائد للشيخ عثمان الكليسي: ٩ .

(٢) «أ» و«ز» بما؛ وما اخترته من «ص» .

(٣) ز: وكان ثم .

(٤) ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني في تلخيص الحبير: ٢٠٤/٤ ، كما رواه مسلم عن أبي هريرة: ١٩٦٢/٤ ، رقم (٢٥٣٣) بلفظ متقارب «خير أمتي القرن الذي يلونني» وهناك رواية أخرى بلفظ «خير الناس قرني ...» كما رواه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير والأوسط وفي طرقهم عاصم بن بهدلة وهو حسن الحديث وبقيّة رجال أحمد رجال الصحيح . ولفظ «خير القرون أمتي» رواه الطبراني وفيه من لم يسم . انظر مجمع الزوائد للهيتمي: ١٩/١٠ ، ٢٠ .

(٥) ز: بدون (متعلق) . (٦) أ: بدون (الأمطار) . (٧) : هنا .

(٨) ص: يوصي ، وفي طبعة خير القلائد أيضا هكذا-يوصي . (٩) أ: هنا

(١٠) أول ق ٤ في أ (١١) ز: بدون (والتابعين) .

وقد فرضنا غير متناهيتين ، هذا خلف<sup>(١)</sup> . وبما قررناه<sup>(٢)</sup> اندفع ما يقال<sup>(٣)</sup> أنا لا نسلم استحالة التساوي فيما بين التامة والناقصة بمعنى نقصان شيء من جانبها<sup>(٤)</sup> المتناهي، وإنما يستحيل ذلك في الزائدة والناقصة بمعنى كون عدد إحداهما فوق عدد الأخرى ، وهو ليس بلازم فيما بين غير المتناهيتين<sup>(٥)</sup> وذلك أن الجملة الثانية فيما فرضناه وقعت جزء من الأولى ولا شك أن الكل أزيد من الجزء كما وفوقه عددا. ولهذا يفرض التطبيق في الجملتين المتداخلتين دون المتباينتين .

نعم قد يورد النقض بمراتب الأعداد وكذا بمعلومات الله وبمقدوراته وبالذورات الفلكية فإن الدليل جار فيها مع عدم تناهيتها . فيجواب: بأنه إنما يجري فيما دخل<sup>(٦)</sup> تحت الوجود ، سواء كان ذلك على سبيل الاجتماع أولا . فلا نقض بمراتب الأعداد لكونها عندنا من الأمور الاعتبارية التي لا وجود لها ، ولا بالمعلومات والمقدورات<sup>(٧)</sup> لأن ما وجد منها فهي متناهية ، ومعنى عدم تناهيتها أنها لا تنتهي إلى حد لا يوجد فوقه حد آخر<sup>(٨)</sup> . وأما الذورات الفلكية فمتناهية عندنا . وأما الفلاسفة فقد شرطوا فيه الاجتماع في الوجود على سبيل الترتيب . فلا يرد النقض بمراتب الأعداد عليهم ، ولا بالنفوس<sup>(٩)</sup> الناطقة . إذ لا ترتب فيها أيضا ، وكذا بالذورات الفلكية كما هو المشهور ، وبالصور والاستعدادات المتعاقبة على الهيولي القديمة ، فإنها وإن كانت مرتبة إلا أنها<sup>(١٠)</sup> ليست بمجموعة في الوجود .

(١) ز: بدون (وقد فرضنا غير متناهيتين ، هذا خلف) .

(٢) ز: كيف وبما قررناه .

(٣) انظر الأسفار الأربعة : ١٢٢/٢ ، ١٢٣ .

(٤) ز: جنبها .

(٥) ز: المتناهيين .

(٦) ز: مقدرات .

(٧) أ: يدخل .

(٨) هذا ما قرره السعد في شرح العقائد ووافقه عليه الخيالي في حاشيته على شرح العقائد. انظر

اعتراض ملا أحمد على الخيالي هناك وجواب السالكوتي على ملا أحمد ثم انتقاد جامع التقارير للسالكوتي . شرح العقائد مع الخيالي وملا أحمد: ٨٦/١ ، ٨٧ ، عبد الحكيم مع جامع التقارير: ٢٢٢/١ .

(٩) وبالنفوس .

(١٠) ز: إلا وأنها .

وهنا بحث : وهو أنه لا شك أن مراتب الأعداد من الاعتبارية الحقيقية التي لها تحقق في نفس الأمر ، دون الاعتبارية الفرضية التي لا وجود لها إلا بحسب الفرض والاعتبار ، ولا مزية في أن الوجود في نفس الأمر كاف في<sup>(١)</sup> التطبيق ، بل المراد بالوجود الخارجي هنا ما يقابل الوجود العلمي ، بل الاعتباري<sup>(٢)</sup> الفرضي كما يشعر به عباراتهم ، وكذا الحال في تعلق علم الله تعالى بمعلومات غير متناهية فيرد بهما النقض<sup>(٣)</sup> .

قال صاحب المقاصد<sup>(٤)</sup> « والحق أن تحصيل الجملتين من سلسلة ثم مقابلة جزء من هذا بجزء<sup>(٥)</sup> من ذلك إنما هو بحسب العقل دون الخارج . فإن كفى<sup>(٦)</sup> في تمام الدليل حكم العقل بأنه لا بد أن يقع بإزاء كل جزء جزء فالدليل جار في الأعداد أيضا وإن اشترط ملاحظة أجزاء الجملتين على التفصيل لم يتم في الموجودات المرتبة فضلا عما عداها<sup>(٧)</sup> .

(١) ز: على . (٢) ر: الاعتبار .

(٣) نفس هذا الكلام قد أورده الخيالي في حاشية شرح العقائد (٨٦/١) على سبيل الاستشكال وبإيجاز . وقد حاول بعض المحققين الجواب على كلام الخيالي هنا . انظر حاشية السالكوتي عليها: ٢٢١/١ ، حاشية الأمير على شرح الجوهرة : ٦٠ .

ويذكرنا هنا النقض التزام جهم بن صفوان بالقول بفناء الجنة والنار والتزام أبي الهذيل العلاف بالقول بتناهي مقدورات الله أو انقطاع حركات أهل الجنة للخروج من هذا المأزق . انظر أبحاث الأفكار: ٤٢/٥ .

(٤) هو سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي المتوفى سنة ٧٩٢ هـ ، ولد بتفتازان وتوفى بسمرقند ، أصولي متكلم وفقه صنف كثيرا وجميع مؤلفاته في غاية الحسن والتحقيق وتدرس في المدارس والجامعات الإسلامية إلى الآن ، من أهمها شرح المقاصد ، شرح العقائد النسفية ، حاشية الكشاف ، شرح تلخيص المفتاح والتلويح على التوضيح . وقد اختلف في مذهبه الفقهي على قولين؛ قول يرى أنه شافعي وقول يرى أنه حنفي ، وأما بالنسبة إلى الأصول فغالبا ظني أنه أشعري إلا أن له ترجيحات واختيارات يخرج بها عن الأشعرية وكان قوي الصلة بالماتريدية . انظر ترجمته في شذرات الذهب: ٣١٩/٦-٣٢٢ ، الأعلام للزركلي: ٢١٩/٧ ، معجم المؤلفين لكحالة: ٨٤٩/٣ وجهود التفتازاني في الإلهيات من علم الكلام للدكتور محمد عمرص٤ ، ٥ .

(٥) ز: الجزء (٦) ز: فإن يكفي

(٧) انظر شرح المقاصد : ١٣٦٨ وفي نقله هنا تصرف يسير . انظر أيضا الأسفار الأربعة لصدر الدين

الشيرازي: ١٢٣/٢-١٢٥ فيه جواب على هذا الاعتراض .

. والجواب أن التطبيق مشروط عند الفلاسفة بالترتيب والاجتماع في الوجود كما مر . وذلك قد قضى الوطر عن الملاحظة التفصيلية للانطباق . وأما الملاحظة الإجمالية فلا يكفي فيه عندهم ، كما يرشدك إليه الاشتراط المذكور ، وإن كانت كافية في تصوير التطبيق . والمناسب بحال<sup>(١)</sup> غيرهم أن يدعوا<sup>(٢)</sup> كفاية الملاحظة الإجمالية، أعني حكم العقل بأنه لا بد أن يقع بإزاء كل جزء جزء<sup>(٣)</sup> أولا ، ويمنعوا جريانه في الأعداد . فإن صحة ذلك الحكم ولزوم المحذور فرع للوجود كما لا يخفى ، والأعداد عندهم من الأمور الوهمية والاعتبارات العقلية ، وليتأمل في هذا المقام والله<sup>(٤)</sup> الموفق للمرام .

ومنها ما ذكره صاحب الإشراق<sup>(٥)</sup> ، وسماه برهانا عرشيا . وهو: أن كل واحد من السلسلة بينه وبين أي واحد كان إن كان عدد غير متناه يلزم أن يكون منحصرًا بين حاصري الترتيب ، وإنه محال ، وإن لم يكن منها اثنان ليس بينهما ما يتناهى ، فما من واحد إلا بينه وبين أي واحد كان من السلسلة أعداد متناهية فالكمل يجب فيها النهاية فليتدبر . والأظهر من الكل أن نسبة السلسلة<sup>(٦)</sup> وأجزائها إلى الترجيح كنسبتها إلى الترجيح وهو ظاهر فلا يصلح شيء منهما للعلية وينتفي التسلسل<sup>(٧)</sup> .

(١) أول ق ٧ في أ .

(٢) أول ق ٧ في ز .

(٣) ز: بدون (جزء) .

(٤) هو شهاب الدين أبو الفتوح يحيى بن حبش السهروردي المقتول بحلب سنة ٥٨٧ هـ . وكتابه

حكمة الإشراق مشهور ، قد شرحه الأكابر كقطب الدين الشيرازي . انظر ترجمته في شذرات الذهب لابن

العماد الحنبلي: ٢٩٠/٤-٢٩٢ ، كشف الظنون لحاجي خليفة: ١٥٩ ، ٤٨٢ ، معجم المؤلفين لعمر رضا

كحالة: ٩٠/٤ . وقد ذكر هنا الدليل صاحب المواقف ونسبه السيد الشريف إلى صاحب الإشراق . انظر

شرح المواقف للسيد الشريف : ١٧٣/٤ ، ١٧٤ .

(٦) ز: بدون (أعداد متناهية فالكمل يجب فيها النهاية ، فليتدبر . والأظهر من الكل أن نسبة السلسلة) .

(٧) والخيالي هنا كأسلافه المتكلمين حاول أن يثبت الأدلة على وجود الواجب على طريقة الفلاسفة

وإن لم يصرح بأن هذه طريقة الفلاسفة ، واهتم كثيرا بإبطال التسلسل وإن لم يأت بجميع أدلته التي

ذكرها المتقدمون مثل السعد وغيره . لكن مع كل هذه المحاولات لإبطال التسلسل يرى البعض أنها فاشلة

لم تنجح في مهمتها ويشككون في أدلة المتكلمين ، وعلى رأسهم ابن تيمية ثم محمد عبده ، إلا أنه من

المقرر - على فرض انتقاض هذه الأدلة - أن بطلان الدليل لا يدل على بطلان المدلول . انظر «الأشعري»

للدكتور حموده غرابية: ١٤٢ ، ١٤٣ ، تعليقات محمد عبده على شرح الدواني على العضدية: ٢٥٣ .

## المسلك الثاني للمتكلمين :

قال: كَذَا الْحَوَادِثُ وَالْأَرْكَانُ شَاهِدَةٌ عَلَى وُجُودِ قَدِيمٍ صَانِعٍ بَأَنَّ<sup>(١)</sup>

أقول: كما أن الموجودات الممكنة تدل عند الفلاسفة على وجود مبدء لها ، كذا الحوادث عندنا تدل على وجود محدث لها . والجمهور على أن هذه المقدمة ضرورية<sup>(٢)</sup> ، وقد ينبه<sup>(٣)</sup> عليها بأن من رأى بناء رفيعا جزم بأن له بانيا ، وحيثما امتنع الدور والتسلسل تعين أنه واجب ليس إلا . ولم يتعرض المحقق به اعتمادا على ما سبق .

وذهب جماعة من المعتزلة إلى أنها استدلالية ، واستدلوا عليها بأن أفعالنا محدثة ومحتاجة إلى الفاعل لحدوثها فكنا العالم . ورده الإمام في الأربعين<sup>(٤)</sup> بأنه لم لا يجوز أن يكون أفعالنا تحدث<sup>(٥)</sup> عند الدواعي لا بقدرتنا بل بحسب الاتفاق من غير مؤثر ، فإن قالوا الحدوث على سبيل الاتفاق محال ، فليذكر ذلك ابتداء في حدوث العالم فلا حاجة إلى هذا القياس ، على أنه يمكن منع اشتراك العلة بل عليه ما ذكر فليتأمل .

وقد يقال الحادث قد اتصف<sup>(٦)</sup> بالوجود بعد العدم فهو قابل<sup>(٧)</sup> لهما فيكون ممكنا وكل ممكن يحتاج في ترجح<sup>(٨)</sup> وجوده على عدمه إلى مرجح . وأنت خبير برجوع هذا إلى اعتبار الإمكان وحده في الاحتياج إلى المؤثر . ومنهم من سلك في

(١) أ: صانع قديم .

(٢) انظر هذا المبحث في شرح المواقف للشيخ الجرجاني: ١٣٦/٣ ، ٩٩/٤ ، نقد المحصل للطوسي: ١٤٧ ، شرح السنوسي الكبير: ١٠٣ ، ١٠٤ ، مبدء العلية بين النفي والإثبات للدكتور أحمد الطيب: ٣٣-٣٥ ، الأسس المنطقية للاستقراء لمحمد باقر الصدر: ١٠٥ .

(٣) «أ» و «ز» نه ، وما أثبتته من «م» .

(٤) انظر الأربعين: ١/١٢٨ ، ١٢٩ .

(٦) ز: انصف .

(٥) أ: محدث .

(٨) ز: ترجيح .

(٧) ز: قابل .

إثبات الواجب طريقة فيها غنية عن حديث<sup>(١)</sup> الدور والتسلسل . وهي أن الموجودات الممكنة بأسرها تحتاج<sup>(٢)</sup> إلى علة ، من أجلها لا يتطرق إليها العدم بوجه ما ، والشيء الذي يمتنع عدمه<sup>(٣)</sup> بوجه ما بالنسبة إليه لا يكون عينها ولا جزؤها ، وإلا يلزم<sup>(٤)</sup> الانقلاب ، فيكون خارجا واجبا وهو المطلوب . فاندفع ما توهمه شارح المقاصد<sup>(٥)</sup> من أنه راجع إلى بعض أدلة إبطال التسلسل ، وورود المنع بأن ما بعد المعلول المحض لا إلى<sup>(٦)</sup> نهاية كذلك ؛ أي يجب به<sup>(٧)</sup> وجود المجموع ويمتنع عدمه . والأظهر أن يقال<sup>(٨)</sup> إن حال الممكنات بالنسبة إلى الترجيح كحالها بالنسبة إلى الترجيح<sup>(٩)</sup> ، فلو لم يوجد مرجح بالذات لم يترجح أصلا وإليه أشير بقوله تعالى ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (النور: ٣٥) الآية<sup>(١٠)</sup> كما يشهد به أصحاب البصائر الذين خصوا من لدنه بحكمة بالغة .

\* \* \*

(١) «أ» و «ز» حدوث ، وما أثبتته من «ص» و «م» .

(٢) «أ» و «ز» يحتاج ، وما أثبتته من «م» .

(٣) «أ» و «ز» عدمها ، وما أثبتته من «د»

(٤) ز: يلزمك .

(٥) انظر شرح المقاصد لسعد الدين التفازاني .

(٦) ز: وإلى .

(٧) ز: بحسب .

(٨) «أ» و «ز» بدون أن يقال ، وما أثبتته من «ص» و «د» و «م» .

(٩) ز: الترجيح .

(١٠) جزء من آية: ٣٥ من سورة النور .